

يظن أن فاقده لا يطلبه في العادة أكثر من ذلك الزمان.

قال أصحابنا: والتعريف أن ينشدها في الموضع الذي وجدها فيه وفي الأسواق وأبواب المساجد ومواضع اجتماع الناس فيقول: من ضاع منه شيء، من ضاع منه حيوان، من ضاع منه دراهم ونحو ذلك، ويكرر ذلك بحسب العادة. قال أصحابنا: فيعرفها أولاً في كل يوم ثم في الأسبوع ثم في أكثر منه والله أعلم.

(٣) قوله ﷺ: «فشأنك بها» هو ينصب النون.

(٤) قوله ﷺ: «فإن جاء صاحبها وإلا فشأنك بها» معناه إن جاءها صاحبها فادفعها إليه وإلا فيجوز لك أن تملكها. قال أصحابنا: إذا عرفها فجاء صاحبها في أثناء مدة التعريف أو بعد انقضائها وقبل أن يملكها الملتقط فائت أنه صاحبها أخذها بزيادتها المتصلة والمنفصلة، فالتصلة كالسمن في الحيوان وتعليم صنعة ونحو ذلك، والمنفصلة كالولد واللبن والصوف واكتساب العبد ونحو ذلك. وأما إن جاء من يدعيها ولم يثبت ذلك فإن لم يصدقه الملتقط لم يميز له دفعها إليه، وإن صدقه جاز له الدفع إليه ولا يلزمه حتى يقيم البينة، هذا كله إذا جاء قبل أن يملكها الملتقط. فاما إذا عرفها سنة ولم يجد صاحبها فله أن يديم حفظها لصاحبها، وله أن يملكها سواء كان غنياً أو فقيراً، فإن أراد غلقتها فمتى غلقتها؟ فيه أوجه لأصحابنا: أصحها: لا يملكها حتى يتلفظ بالتملك بأن يقول: تملكها أو اخترت تملكها. والثاني لا يملكها إلا بالتصرف فيها بالبيع ونحوه. والثالث يكفيه نية التملك ولا يحتاج إلى لفظ. والرابع يملك بمجرد مضي السنة، فإذا تملكها ولم يظهر لها صاحب فلا شيء عليه بل هو كسب من اكسابه لا مطالبة عليه به في الآخرة، وإن جاء صاحبها بعد غلقتها أخذها بزيادتها المتصلة دون المنفصلة، فإن كانت قد تلفت بعد التملك لزم الملتقط بدلها عندنا وعند الجمهور، وقال داود: لا يلزمه والله أعلم.

(٥) قال الأزهري وغيره: لا يقع اسم الضالة إلا على الحيوان، يقال: ضل الإنسان والبعير وغيرهما من الحيوان وهي الضوال، وأما الأمتعة وما سوى الحيوان فيقال لها لقطة ولا يقال ضالة. قال الأزهري وغيره: يقال للضوال الهوامي والهواقي واحدها هامية وهافية، وهمت وهفت وهملت إذا ذهبت على وجهها بلا راع.

(٦) قوله: (فضالة الغنم قال لك أو لأخيك أو للذئب) معناه الإذن في أخذها بخلاف الإبل. وفرق ﷺ بينهما وبين الفرق بأن الإبل مستغنية عن من يحفظها لاستقلالها بحذائها وساقها وورودها الماء والشجر وامتناعها من الذئب وغيرها من صفار السباع والغنم بخلاف ذلك فلك أن تأخذها أنت أو صاحبها أو أخوك المسلم الذي يمر بها أو الذئب، فلهذا جاز أخذها دون الإبل، ثم إذا أخذها وعرفها سنة وأكلها ثم جاء صاحبها لزمته غرامتها عندنا وعند أبي حنيفة ﷺ. وقال مالك: لا تلزمه غرامتها لأن النبي ﷺ لم يذكر له غرامة، واحتج أصحابنا بقوله ﷺ في الرواية الأخرى: فإن جاء صاحبها فاعطها إياه، وأجابوا عن دليل مالك بأنه لم يذكر في هذه الرواية الغرامة ولا نفاها وقد عرف وجوبها بدليل آخر.

(٧) وأما قوله ﷺ: «معها سقاؤها» فمعناه أنها تقوى على ورود المياه وتشرب في اليوم الواحد وتلا كرشها بحيث يكفيها الأيام، وأما حذاؤها



### ٣١- كتاب اللقطة<sup>(١)</sup>

(١) هي بفتح القاف على اللغة المشهورة التي قالها الجمهور، واللغة الثانية لقطة بإسكانها، والثالثة لقاطه بضم اللام، والرابعة لقسط بفتح اللام والقاف.

١-(١٧٢٢) حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ يَحْيَى التَّمِيمِيُّ قَالَ: قَرَأْتُ عَلَى مَالِكٍ، عَنْ رَبِيعَةَ بْنِ أَبِي عَبْدِ الرَّحْمَنِ، عَنْ يَزِيدَ مَوْلَى الْمُتَنَبِّئِ.

عَنْ زَيْدِ بْنِ خَالِدٍ الْجُهَنِيِّ، أَنَّهُ قَالَ: جَاءَ رَجُلٌ إِلَى النَّبِيِّ ﷺ فَسَأَلَهُ، عَنِ اللَّقْطَةِ فَقَالَ: «اعْرِفْ عِفَاصَهَا»<sup>(١)</sup> وَوَكَّاءَهَا، ثُمَّ عَرَفَهَا سَنَةً<sup>(٢)</sup>، فَإِنْ جَاءَ صَاحِبُهَا، وَإِلَّا فَشَأْنُكَ<sup>(٣)</sup> بِهَا»<sup>(٤)</sup>، قَالَ: فَضَالَةٌ<sup>(٥)</sup> الْغَنَمِ؟ قَالَ: «لَكَ أَوْ لِأَخِيكَ أَوْ لِلذَّئْبِ»<sup>(٦)</sup>، قَالَ: فَضَالَةُ الْإِبِلِ؟ قَالَ: «مَا لَكَ وَلَهَا؟ مَعَهَا سِقَاؤُهَا»<sup>(٧)</sup> وَحِذَاؤُهَا، تَرُدُّ الْمَاءَ وَتَأْكُلُ الشَّجَرَ، حَتَّى يَلْقَاهَا رَبُّهَا».

قال يَحْيَى: أَحْسِبُ قَرَأْتُ: عِفَاصَهَا. أخرجه البخاري: ٤٩١، ٢٣٧٢، ٢٤٢٧، ٢٤٢٩، ٢٤٣٦، ٢٤٣٨، ٢٤١٢.

(١) وقوله ﷺ: «اعرف عفاصها» معناه تعرف لتعلم صدق واصفها من كذبه ولئلا يختلط بماله ويشبهه، وأما العفاص فبكسر العين وبالفاء والصاد المهملة وهو الوعاء الذي تكون فيه النفقة جلدًا كان أو غيره، ويطلق العفاص أيضاً على الجلد الذي يكون على رأس القارورة لأنه كالوعاء له، فاما الذي يدخل في فم القارورة من خشب أو جلد أو خرقة مجموعة ونحو ذلك فهو الصمام بكسر الصاد يقال عصفها عصفاً إذا شددت العفاص عليها، وأعصفها إعفاصاً إذا جعلت لها عفاصاً، وأما الوكاء فهو الخيط الذي يشد به الوعاء يقال أوكيته إيكاء فهو موكى بلا همز.

(٢) وأما قوله ﷺ: «ثم عرفها سنة» فمعناه إذا أخذتها فعرفها سنة، فاما الأخذ فهل هو واجب أم مستحب؟ فيه مذاهب، ونختصر ما ذكره أصحابنا ثلاثة أقوال: أصحها عندهم يستحب ولا يجب. والثاني يجب. والثالث إن كانت اللقطة في موضع يأمن عليها إذا تركها استحب الأخذ وإلا وجب. وأما تعريف سنة فقد أجمع المسلمون على وجوبه إذا كانت اللقطة ليست نافهة ولا في معنى النافهة ولم يرد حفظها على صاحبها بل أراد تملكها، ولا بد من تعريفها سنة بالإجماع، فاما إذا لم يرد تملكها بل أراد حفظها على صاحبها فهل يلزمه التعريف؟ فيه وجهان: لأصحابنا أحدهما لا يلزمه بل إن جاء صاحبها وأثبتها دفعها إليه وإلا دام حفظها. والثاني وهو الأصح أنه يلزمه التعريف لئلا تضيع على صاحبها فإنه لا يعلم أين هي حتى يطلبها فوجب تعريفها. وأما الشيء الحقيق فيجب تعريفه زمناً

غَيْرَ أَنَّهُ زَادَ: قَالَ: أَتَى رَجُلٌ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ وَأَنَا مَعَهُ، فَسَأَلَهُ، عَنِ اللَّقْطَةِ؟.

قَالَ: وَقَالَ عَمَرُو فِي الْحَدِيثِ: «إِذَا لَمْ يَأْتِ لَهَا طَالِبٌ فَاسْتَنْفَقَهَا».

٤- ( ) وَحَدَّثَنِي أَحْمَدُ بْنُ عُثْمَانَ ابْنُ حَكِيمٍ الْأَوْدِيُّ، حَدَّثَنَا خَالِدُ بْنُ مَخْلَدٍ، حَدَّثَنِي سُلَيْمَانُ (وَهُوَ ابْنُ بِلَالٍ)، عَنْ رَبِيعَةَ ابْنِ أَبِي عَبْدِ الرَّحْمَنِ، عَنْ يَزِيدَ مَوْلَى الْمُتَّبِعِ، قَالَ: سَمِعْتُ زَيْدَ ابْنَ خَالِدٍ الْجُهَنِيَّ يَقُولُ: أَتَى رَجُلٌ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ، فَذَكَرَ نَحْوَ حَدِيثِ إِسْمَاعِيلَ ابْنِ جَعْفَرٍ.

غَيْرَ أَنَّهُ قَالَ: فَأَحْمَرًا وَجْهَهُ وَجَبِينَهُ، وَغَضِبَ، وَزَادَ (بَعْدَ قَوْلِهِ: ثُمَّ عَرَفَهَا سَنَةً) «فَإِنْ لَمْ يَجِئْ صَاحِبُهَا كَانَتْ وَدِيعَةً عِنْدَكَ»<sup>(١)</sup>.

(١) قوله ﷺ: (ثم عرفها سنة فإن لم يجيء صاحبها كانت ودِيعَةً عندك) وفي الرواية الثانية: (ثم عرفها سنة فإن لم تعرف فاستنفقها ولتكن ودِيعَةً عندك فإن جاء طالبها يوماً من الدهر فأداهَا إليه) معناه تكون أمانة عندك بعد السنة ما لم تملكها، فإن تلفت بغير تفريط فلا ضمان عليك، وليس معناه منعه من تملكها بل له تملكها على ما ذكرناه للأحاديث الباقية الصريحة وهي قوله ﷺ: ثم استنفق بها فاستنفقها، وقد أشار ﷺ إلى هذا في الرواية الثانية بقوله: فإن لم تعرف فاستنفقها ولتكن ودِيعَةً عندك، أي لا يقطع حق صاحبها بل متى جاءها فأداهَا إليه إن كانت باقية وإلا فبذلها، وهذا معنى قوله ﷺ: فإن جاء صاحبها يوماً من الدهر فأداهَا إليه، والمراد أنه لا يقطع حق صاحبها بالكلية، وقد نقل القاضي وغيره إجماع المسلمين على أنه إذا جاء صاحبها بعد التملك ضمنها الممتلك إلا داود فاسقط الضمان والله أعلم.

٥- ( ) حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ ابْنُ مَسْلَمَةَ ابْنِ قَعْنَبٍ، حَدَّثَنَا سُلَيْمَانُ (بَغْيِي ابْنُ بِلَالٍ)، عَنْ يَحْيَى ابْنِ سَعِيدٍ، عَنْ يَزِيدَ مَوْلَى الْمُتَّبِعِ.

أَنَّهُ سَمِعَ زَيْدَ ابْنَ خَالِدٍ الْجُهَنِيَّ صَاحِبَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ: سُئِلَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ، عَنِ اللَّقْطَةِ، الذَّهَبِ أَوْ الْوَرَقِ؟ فَقَالَ: «اعْرِفْ وَكَأَنَّمَا وَعِاقَصُهَا، ثُمَّ عَرَفَهَا سَنَةً، فَإِنْ لَمْ تَعْرِفْ فَاسْتَنْفَقَهَا، وَلَتَكُنْ وَدِيعَةً عِنْدَكَ، فَإِنْ جَاءَ طَالِبُهَا يَوْمًا مِنَ الدَّهْرِ فَأَدَاهَا إِلَيْهِ، وَسَأَلَهُ، عَنْ ضَالَّةِ الْإِبِلِ؟ فَقَالَ: «مَا لَكَ وَلَهَا؟ دَعَهَا، فَإِنْ مَعَهَا جِذَاءُهَا وَسِقَاءُهَا، تَرِدُ الْمَاءَ وَتَأْكُلُ الشَّجَرَ، حَتَّى يَجِدَهَا رَبُّهَا». وَسَأَلَهُ، عَنِ الشَّاةِ؟ فَقَالَ: «خَذَهَا، فَإِنَّمَا هِيَ لَكَ أَوْ لِأَخِيكَ أَوْ لِلذَّئْبِ». [أخرجه البخاري: ٢٤٢٨].

فبالد وهو اخفافها لأنها تقوى بها على السير وقطع المفاوز. وفي هذا الحديث جواز قول رب المال ورب المتاع ورب الماشية بمعنى صاحبها الأكدمي، وهذا هو الصحيح الذي عليه جماهير العلماء. ومنهم من كره إضافته إلى ماله روح دون المال والدار ونحوه وهذا غلط لقوله ﷺ: فإن جاء ربها فأداهَا إليه وحتى يلقاها ربها. وفي حديث عمر ﷺ: وادخال رب الصريمة والغنمة ونظائر ذلك كثيرة والله أعلم.

٢- ( ) وَحَدَّثَنَا يَحْيَى ابْنُ أَيُّوبَ وَقُتَيْبَةُ وَابْنُ حُجْرٍ (قَالَ ابْنُ حُجْرٍ: أَخْبَرَنَا، وَقَالَ الْآخَرَانِ: حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ) (وَهُوَ ابْنُ جَعْفَرٍ)، عَنْ رَبِيعَةَ ابْنِ أَبِي عَبْدِ الرَّحْمَنِ، عَنْ يَزِيدَ مَوْلَى الْمُتَّبِعِ.

عَنْ زَيْدِ ابْنِ خَالِدٍ الْجُهَنِيَّ، أَنَّ رَجُلًا سَأَلَ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ، عَنِ اللَّقْطَةِ؟ فَقَالَ: «عَرَفَهَا سَنَةً، ثُمَّ اعْرِفْ وَكَأَنَّمَا وَعِاقَصُهَا، ثُمَّ اسْتَنْفَقْ بِهَا»<sup>(١)</sup>، فَإِنْ جَاءَ رَبُّهَا فَأَدَاهَا إِلَيْهِ، فَقَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ! فَضَالَّةُ الْغَنَمِ؟ قَالَ: خَذَهَا، فَإِنَّمَا هِيَ لَكَ أَوْ لِأَخِيكَ أَوْ لِلذَّئْبِ، قَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ! فَضَالَّةُ الْإِبِلِ؟ قَالَ: فَغَضِبَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ حَتَّى احْمَرَّتْ وَجْتَهَا (أَوْ احْمَرَّتْ وَجْهَهُ) ثُمَّ قَالَ: «مَا لَكَ وَلَهَا»<sup>(٢)</sup> مَعَهَا جِذَاؤُهَا وَسِقَاؤُهَا حَتَّى يَلْقَاهَا رَبُّهَا».

(١) قوله ﷺ: (عرفها سنة ثم اعرف وكأَنَّمَا وَعِاقَصُهَا ثُمَّ اسْتَنْفَقْ بِهَا) هذا ربما أوهم أن معرفة الوكأ والعفاس تتأخر على تعريفها سنة، وباقي الروايات صريحة في تقديم المعرفة على التعريف، فيجواب عن هذه الرواية أن هذه معرفة أخرى ويكون مأموراً بمعرفتين فيتعرفها أول ما يلتقطها حتى يعلم صدق واصفها إذا وصفها ولتلا تختلط وتشتبه، فإذا عرفها سنة وأراد تملكها استحب له أن يتعرفها أيضاً مرة أخرى تعرفاً واثياً محققاً ليعلم قدرها وصفتها فيردها إلى صاحبها إذا جاء بعد تملكها وتلفها، ومعنى استنفق بها تملكها ثم أنفقها على نفسك.

(٢) قوله: (فغضب رسول الله ﷺ حتى احمرت وجتها أو احمر وجهه ثم قال: مالك ولها) الوجهة بفتح الواو وضمتها وكسرهما وفيها لغة رابعة أجنة يضم الهززة وهي اللحم المرتفع من الخدين، ويقال رجل موجن وواجن أي عظيم الوجهة وجمعها وجنات، ويجيء فيها اللغات المعروفة في جمع قصعة وحجرة وكسرة، وفيه جواز الفتوى والحكم في حال الغضب وأنه نافذ لكن يكره ذلك في حقنا ولا يكره في حق النبي ﷺ لأنه لا يخاف عليه في الغضب ما يخاف علينا والله أعلم.

٣- ( ) وَحَدَّثَنِي أَبُو الطَّاهِرِ، أَخْبَرَنَا عَبْدُ اللَّهِ ابْنُ وَهْبٍ، أَخْبَرَنِي سُفْيَانُ الثَّوْرِيُّ وَمَالِكُ ابْنُ أَنَسٍ وَعَمَرُو ابْنُ الْحَارِثِ وَغَيْرُهُمْ، أَنَّ رَبِيعَةَ ابْنَ أَبِي عَبْدِ الرَّحْمَنِ حَدَّثَهُمْ، بِهَذَا الْإِسْنَادِ، مِثْلَ حَدِيثِ مَالِكٍ.

فَضِي لِي أَنِّي حَجَجْتُ، فَأَتَيْتُ الْمَدِينَةَ، فَلَقِيتُ أَبِي ابْنَ كَعْبٍ، فَأَخْبَرْتُهُ بِشَأْنِ السَّوْطِ وَبِقَوْلِهِمَا، فَقَالَ: إِنِّي وَجَدْتُ صُرَّةَ فِيهَا مِائَةُ دِينَارٍ عَلَى عَهْدِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، فَأَتَيْتُ بِهَا رَسُولَ اللَّهِ ﷺ، فَقَالَ: «عَرَفْتُهَا حَوْلًا»، قَالَ: فَعَرَفْتُهَا فَلَمْ أَجِدْ مَنْ يَعْرِفُهَا، ثُمَّ أَتَيْتُهُ فَقَالَ: «عَرَفْتُهَا حَوْلًا»، فَعَرَفْتُهَا فَلَمْ أَجِدْ مَنْ يَعْرِفُهَا، ثُمَّ أَتَيْتُهُ فَقَالَ: «عَرَفْتُهَا حَوْلًا»، فَعَرَفْتُهَا فَلَمْ أَجِدْ مَنْ يَعْرِفُهَا، وَقَالَ: «احْفَظْ عَدَدَهَا وَوَعَاءَهَا وَوَكَّاءَهَا، فَإِنْ جَاءَ صَاحِبُهَا وَإِلَّا فَاسْتَمْنِعْ بِهَا». فَاسْتَمْنَعْتُ بِهَا. فَلَقِيتُهُ بَعْدَ ذَلِكَ بِمَكَّةَ فَقَالَ: لَا أَذْرِي بِثَلَاثَةِ أَحْوَالٍ أَوْ حَوْلٍ وَاحِدٍ. (أخرجه البخاري: ٢٤٢٦، ٢٤٣٧).

٩- ( ) وَحَدَّثَنِي عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ بَشِيرٍ الْعَبْدِيُّ، حَدَّثَنَا بِهِزٌ، حَدَّثَنَا شُعْبَةُ، أَخْبَرَنِي سَلَمَةُ بْنُ كَهْلِيلٍ، أَوْ أَخْبَرَ الْقَوْمَ وَأَنَا فِيهِمْ، قَالَ: سَمِعْتُ سُؤَيْدَ بْنَ غَفَلَةَ قَالَ: خَرَجْتُ مَعَ زَيْدِ ابْنِ صُوحَانَ وَمَسْلَمَانَ ابْنِ رَبِيعَةَ، فَوَجَدْتُ سَوْطًا، وَاقْتَصَصُ الْحَدِيثَ بِوَيْلِهِ، إِلَى قَوْلِهِ: فَاسْتَمْنَعْتُ بِهَا.

قَالَ شُعْبَةُ: فَسَمِعْتُهُ بَعْدَ عَشْرِ سِنِينَ يَقُولُ: عَرَفْتُهَا عَامًا وَاحِدًا.

١٠- ( ) وَحَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ حَدَّثَنَا جَرِيرٌ، عَنْ الْأَعْمَشِ (ح).

وَحَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ، حَدَّثَنَا وَكِيعٌ (ح).

وَحَدَّثَنَا ابْنُ عُثَيْرٍ، حَدَّثَنَا أَبِي جَمِيعًا، عَنْ سُفْيَانَ (ح).

وَحَدَّثَنِي مُحَمَّدُ بْنُ حَاتِمٍ، حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ جَعْفَرٍ الرُّقِيُّ، حَدَّثَنَا عَيْنُ اللَّهِ (يَعْنِي ابْنَ عَمْرٍو)، عَنْ زَيْدِ ابْنِ أَبِي أَنَسَةَ (ح).

وَحَدَّثَنِي عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ بَشِيرٍ، حَدَّثَنَا بِهِزٌ، حَدَّثَنَا حَمَّادُ ابْنِ سَلَمَةَ.

كُلُّ هَؤُلَاءِ، عَنْ سَلَمَةَ ابْنِ كَهْلِيلٍ، بِهَذَا الْإِسْنَادِ، نَحْوُ حَدِيثِ شُعْبَةَ.

وَفِي حَدِيثِهِمْ جَمِيعًا: ثَلَاثَةُ أَحْوَالٍ. إِلَّا حَمَّادُ ابْنَ سَلَمَةَ فَإِنَّ فِي حَدِيثِهِ: عَامَيْنِ أَوْ ثَلَاثَةً<sup>(١)</sup>.

وَفِي حَدِيثِ سُفْيَانَ وَزَيْدِ ابْنِ أَبِي أَنَسَةَ وَحَمَّادِ ابْنِ سَلَمَةَ: «إِذَا جَاءَ أَحَدٌ يُخْبِرُكَ بِعَدْوَاهَا وَوَعَائِهَا وَوَكَّائِهَا، فَأَعْطِهَا إِثَابًا».

٦- ( ) وَحَدَّثَنِي إِسْحَاقُ بْنُ مَنْصُورٍ، أَخْبَرَنَا حَبَّانُ ابْنُ هِلَالٍ، حَدَّثَنَا حَمَّادُ ابْنِ سَلَمَةَ، حَدَّثَنِي يَحْيَى ابْنُ سَعِيدٍ وَرَبِيعَةُ الرَّأْيِ ابْنُ أَبِي عَبْدِ الرَّحْمَنِ، عَنْ يَزِيدَ مَوْلَى الْمُتَّبِعِ، عَنْ زَيْدِ ابْنِ خَالِدِ الْجُهَنِيِّ، أَنَّ رَجُلًا سَأَلَ النَّبِيَّ ﷺ، عَنْ ضَالَّةِ الْإِبِلِ؟

رَأَى رَبِيعَةُ: فَغَضِبَ حَتَّى احْمَرَّتْ وَجَنَّتَاهُ، وَاقْتَصَصُ الْحَدِيثَ بِنَحْوِ حَدِيثِهِمْ.

وَرَأَى: «إِذَا جَاءَ صَاحِبُهَا فَعَرَفَ عِفَاصَهَا، وَعَدَدَهَا وَوَكَّاءَهَا، فَأَعْطِهَا إِثَابًا، وَإِلَّا فَبِئْسَ لَكَ<sup>(١)</sup>». (أخرجه البخاري: ٥٢٩٢، نحوه).

(١) قوله ﷺ: «إِذَا جَاءَ صَاحِبُهَا فَعَرَفَ عِفَاصَهَا وَعَدَدَهَا وَوَكَّاءَهَا، فَأَعْطِهَا إِثَابًا، وَإِلَّا فَبِئْسَ لَكَ» فِي هَذَا دَلَالَةٌ لِمَالِكٍ وَغَيْرِهِ عَنْ يَقُولِ إِذَا جَاءَ مِنْ وَصَفِ اللَّقْطَةِ بِصِفَاتِهَا وَجِبَ دَفْعُهَا إِلَيْهِ بِلَا بَيْنَةٍ، وَأَصْحَابُنَا يَقُولُونَ لَا يَجِبُ دَفْعُهَا إِلَيْهِ إِلَّا بَيْنَةٌ، وَهِيَ قَالَ أَبُو حَنِيفَةَ وَأَصْحَابُهُ رَحِمَهُمُ اللَّهُ تَعَالَى وَيَتَوَلَّوْنَ هَذَا الْحَدِيثَ، عَلَى أَنَّ الْمُرَادَ أَنَّهُ إِذَا صَدَقَ جَازَ لَهُ الدَّفْعُ إِلَيْهِ وَلَا يَجِبُ فَالْأَمْرُ بِدَفْعِهَا بِمَجْرَدِ تَصَدِيقِهِ لَيْسَ لِلْجَوَابِ وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

٧- ( ) وَحَدَّثَنِي أَبُو الطَّاهِرِ أَحْمَدُ ابْنُ عَمْرٍو ابْنِ سَرْحٍ، أَخْبَرَنَا عَبْدُ اللَّهِ ابْنُ وَهْبٍ، حَدَّثَنِي الضُّحَّاكُ ابْنُ عُثْمَانَ، عَنْ أَبِي النَّضْرِ، عَنْ بُسْرِ ابْنِ سَعِيدٍ.

عَنْ زَيْدِ ابْنِ خَالِدِ الْجُهَنِيِّ، قَالَ: سُئِلَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ، عَنْ اللَّقْطَةِ؟ فَقَالَ: «عَرَفْتُهَا سَنَةً، فَإِنْ لَمْ تُعْتَرَفْ، فَأَعْرِفْ عِفَاصَهَا وَوَكَّاءَهَا، ثُمَّ كُلَّهَا، فَإِنْ جَاءَ صَاحِبُهَا فَأَدِّهَا إِلَيْهِ».

٨- ( ) وَحَدَّثَنِي إِسْحَاقُ بْنُ مَنْصُورٍ، أَخْبَرَنَا أَبُو بَكْرِ الْحَنَفِيُّ، حَدَّثَنَا الضُّحَّاكُ ابْنُ عُثْمَانَ، بِهَذَا الْإِسْنَادِ.

وَقَالَ فِي الْحَدِيثِ: «إِذَا اعْتَرَفْتَ فَأَدِّهَا، وَإِلَّا فَأَعْرِفْ عِفَاصَهَا وَوَكَّاءَهَا وَعَدَدَهَا».

٩- (١٧٢٣) وَحَدَّثَنَا مُحَمَّدُ ابْنُ بَشَّارٍ، حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ ابْنُ جَعْفَرٍ، حَدَّثَنَا شُعْبَةُ (ح).

وَحَدَّثَنِي أَبُو بَكْرِ بْنُ نَافِعٍ (وَاللَّفْظُ لَهُ)، حَدَّثَنَا غُنْدَرٌ، حَدَّثَنَا شُعْبَةُ، عَنْ سَلَمَةَ ابْنِ كَهْلِيلٍ، قَالَ:

سَمِعْتُ سُؤَيْدَ ابْنَ غَفَلَةَ قَالَ: خَرَجْتُ أَنَا وَزَيْدُ ابْنِ صُوحَانَ وَمَسْلَمَانِ ابْنِ رَبِيعَةَ غَازِرِينَ، فَوَجَدْتُ سَوْطًا فَأَخَذْتُهُ، فَقَالَ لِي: دَعْنِي، فَقُلْتُ: لَا، وَلَكِنِّي أَعْرِفُهُ، فَإِنْ جَاءَ صَاحِبُهُ وَإِلَّا اسْتَمْنَعْتُ بِهِ، قَالَ: فَأَتَيْتُ عَلَيْهِمَا، فَلَمَّا رَجَعْنَا مِنْ غَزَائِنَا

أحاديث الباب دليل على أن التقاط اللقطة وتملكها لا يفتقر إلى حكم حاكم ولا إلى إذن السلطان وهذا مجمع عليه، وفيها أنه لا فرق بين الغني والفقير وهذا مذهبنا ومذهب الجمهور والله أعلم.

## ٢- باب تحريم حَلْبِ الْمَاشِيَةِ بِغَيْرِ إِذْنِ مَالِكِهَا

١٣- (١٧٢٦) حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ يَحْيَى التُّمَيْمِيُّ، قَالَ: قَرَأْتُ عَلَى مَالِكِ بْنِ أَنَسٍ، عَنْ نَافِعٍ.

عَنْ ابْنِ عُمَرَ، أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «لَا يَحْلُبُنْ أَحَدٌ مَاشِيَةً أَحَدٌ إِلَّا بِإِذْنِهِ، أَيْحِبُّ أَحَدُكُمْ أَنْ تُؤْتِيَ مَشْرَبَتَهُ<sup>(١)</sup> فَتُكْسَرَ خِزْرَانَتُهُ، فَيَتَقَلَّ<sup>(٢)</sup> طَعَامُهُ؟ إِنَّمَا تَخْزُنْ لَهُمْ ضُرُوعَ مَوَاشِيهِمْ أَطْعِمَتَهُمْ، فَلَا يَحْلُبُنْ أَحَدٌ مَاشِيَةً أَحَدٌ إِلَّا بِإِذْنِهِ<sup>(٣)</sup>». [إخرجه البخاري: ٢٤٣٥]

(١) المشربة بفتح الميم وفي الراء لغتان الضم والفتح وهي كالغرفة يخرن فيها الطعام وغيره.

(٢) وفي روايات: فيستل بالثناء المثلثة في آخره بدل القاف ومعنى يستل يشر كله ويرمي.

(٣) ومعنى الحديث أنه ﷺ شبه اللبن في الضرع بالطعام المخزون المحفوظ في الخزانة في أنه لا يحل أخذه بغير إذنه، وفي الحديث فوائد منها تحريم أخذ مال الإنسان بغير إذنه والأكل منه والتصرف فيه، وأنه لا فرق بين اللبن وغيره، وسواء المحتاج وغيره إلا المضطر الذي لا يجد مئنة ويجد طعاماً لغيره فيأكل الطعام للضرورة ويلزمه بدله لملكه عندنا وعند الجمهور، وقال بعض السلف وبعض المحدثين: لا يلزمه وهذا ضعيف، فإن وجد مئنة وطعاماً لغيره ففيه خلاف مشهور للعلماء وفي مذهبنا الأصح عندنا أكل المئنة.

أما غير المضطر إذا كان له إدلال على صاحب اللبن أو غيره من الطعام بحيث يعلم أو يظن أن نفسه تطيب بأكله منه بغير إذنه فله الأكل بغير إذنه وقد قدمنا بيان هذا مرات. وأما شرب النبي ﷺ وأبي بكر وهما قاصدان المدينة في الهجرة من لبن غنم الراعي فقد قدمنا بيان وجهه وأنه يحتمل أنهما شرباه إدلالاً على صاحبه لأنهما كانا يعرفانه، أو أنه أذن للراعي أن يسقي منه من مر به، أو أنه كان عرفهم بإباحة ذلك، أو أنه مال حربي لا أمان له والله أعلم.

وفي الحديث أيضاً إثبات القياس والتمثيل في المسائل، وفيه أن اللبن يسمى طعاماً فيبحث به من حلف لا يتناول طعاماً إلا أن يكون له نية تخرج اللبن، وفيه أن بيع لبن الشاة بشاة في ضرعها لبن باطل وبه قال الشافعي ومالك والجمهور وجوزه الأوزاعي والله أعلم.

١٣- ( ) وَحَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ وَمُحَمَّدُ بْنُ رُمْحٍ، جَمِيعاً، عَنِ اللَّيْثِ بْنِ سَعْدٍ (ح).

وَحَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ، حَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ

وَزَادَ سُفْيَانُ فِي رِوَايَةٍ وَكِيعٌ: «وَلَا فِيمَا كَسَبِيلٍ مَالِكٌ».

وَفِي رِوَايَةِ ابْنِ عُثَيْمٍ: «وَلَا فَاَسْتَمْتَعَ بِهَا».

(١) قوله ﷺ في روايات حديث زيد بن خالد (عرفها سنة). وفي حديث أبي بن كعب ﷺ أنه ﷺ أمر بتعريفها ثلاث سنين. وفي رواية (سنة واحدة). وفي رواية: أن الراوي شك قال لا أدري قال حول أو ثلاثة أحوال. وفي رواية (عامين أو ثلاثة). قال القاضي عياض: قيل في الجمع بين الروايات قولان:

أحدهما أن يطرح الشك والزيادة ويكون المراد سنة في رواية الشك وترد الزيادة لمخالفتها باقي الأحاديث.

والثاني أنهما قضيتان، فرواية زيد في التعريف سنة محمولة على أقل ما يجزى، ورواية أبي بن كعب في التعريف ثلاث سنين محمولة على الورع وزيادة الفضيلة. قال: وقد أجمع العلماء على الإكتفاء بتعريف سنة ولم يشترط أحد تعريف ثلاثة أعوام إلا ما روي عن عمر بن الخطاب ﷺ ولعله لم يثبت عنه.

## ١- باب في لُقْطَةِ الْحَاجِّ

١١- (١٧٢٤) حَدَّثَنِي أَبُو الطَّاهِرِ وَثُونُسُ بْنُ عَبْدِ الْأَعْلَى، قَالَا: أَخْبَرَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ وَهْبٍ، أَخْبَرَنِي عَمْرُو بْنُ الْحَارِثِ، عَنْ بُكَيْرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ الْأَشْجِ، عَنْ يَحْيَى بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ حَاطِبٍ.

عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ عُثْمَانَ التُّمَيْمِيِّ، أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ نَهَى، عَنْ لُقْطَةِ الْحَاجِّ<sup>(١)</sup>.

(١) قوله: (نهى عن لقطة الحاج) يعني عن التقاطها للتملك، وأما التقاطها للحفظ فقط فلا منع منه، وقد أوضح هذا ﷺ في قوله ﷺ في الحديث الآخر: «ولا تحل لقطنها إلا لمنشد» وقد سبقت المسألة مبسطة في آخر كتاب الحج.

١٢- (١٧٢٥) وَحَدَّثَنِي أَبُو الطَّاهِرِ وَثُونُسُ بْنُ عَبْدِ الْأَعْلَى، قَالَا: حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ وَهْبٍ، قَالَ: أَخْبَرَنِي عَمْرُو بْنُ الْحَارِثِ، عَنْ بَكْرِ بْنِ سَوَادَةَ، عَنْ أَبِي سَالِمٍ الْجَيْشَانِيِّ.

عَنْ زَيْدِ بْنِ خَالِدٍ الْجُهَنِيِّ، عَنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، أَنَّهُ قَالَ: «مَنْ آوَى ضَالَّةً فَهُوَ ضَالٌّ، مَا لَمْ يُعْرِفْهَا<sup>(١)</sup>».

(١) قوله ﷺ: (من آوى ضالة فهو ضال ما لم يعرفها) هذا دليل للمذهب المختار أنه يلزمه تعريف اللقطة مطلقاً، سواء أراد تملكها أو حفظها على صاحبها وهذا هو الصحيح وقد سبق أن الخلاف فيه، ويجوز أن يكون المراد بالضالة هنا ضالة الإبل ونحوها مما لا يجوز التقاطها للتملك بل أنها تلتقط للحفظ على صاحبها، فيكون معناه من آوى ضالة فهو ضال ما لم يعرفها أبداً ولا يملكها، والمراد بالضال المفقود للصواب، وفي جميع

مُسْنَدُ (ح).

وَحَدَّثَنَا ابْنُ عُثَيْمٍ، حَدَّثَنِي أَبِي، كِلَاهُمَا، عَنْ عُثَيْمِ اللَّهِ (ح).

وَحَدَّثَنِي أَبُو الرَّبِيعِ وَأَبُو كَامِلٍ، قَالَا: حَدَّثَنَا حَمَّادُ (ح).

وَحَدَّثَنِي زُهَيْرُ بْنُ حَرْبٍ، حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ (يَعْنِي ابْنَ عَلِيَّةَ)، جَمِيعًا، عَنْ أَبِي يُونُسَ (ح).

وَحَدَّثَنَا ابْنُ أَبِي عُمَرَ، حَدَّثَنَا سُفْيَانُ، عَنْ إِسْمَاعِيلَ ابْنِ أُمَيَّةَ (ح).

وَحَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ رَافِعٍ، حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّزَّاقِ، عَنْ مَعْمَرٍ، عَنْ أَبِي يُونُسَ، وَأَبْنِ جُرَيْجٍ، عَنْ مُوسَى.

كُلُّ هَؤُلَاءِ، عَنْ نَافِعٍ، عَنْ ابْنِ عُمَرَ، عَنِ النَّسِيِّ، نَحْوَ حَدِيثِ مَالِكٍ.

غَيْرَ أَنَّ فِي حَدِيثِهِمْ جَمِيعًا: «فَيَسْتَلُّ» إِلَّا اللَّيْثُ ابْنُ سَعْدٍ فَإِنَّ فِي حَدِيثِهِ: «فَيَسْتَلُّ طَعَامَهُ» كَرَوَايَةِ مَالِكٍ.

### ٣- باب الضَّيَافَةِ وَنَحْوَهَا<sup>(١)</sup>

(١) هذه الأحاديث متظاهرة على الأمر بالضيافة والاهتمام بها وعظيم موقعها، وقد أجمع المسلمون على الضيافة وأنها من مشاكنات الإسلام. ثم قال الشافعي ومالك وأبو حنيفة رحمهم الله تعالى والجمهور: هي سنة ليست بواجبة. وقال الليث وأحمد: هي واجبة يوماً وليلة. قال أحمد: هي واجبة يوماً وليلة على أهل البادية وأهل القرى دون أهل المدن. وتناول الجمهور هذه الأحاديث وأشباهها على الاستحباب ومكارم الأخلاق وتؤكد حق الضيف كحديث غسل الجمعة واجب على كل محتلم أي متأكد الاستحباب، وتناولها الخطابي وغيره على المضطر والله أعلم.

١٤- (٤٨) حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ، حَدَّثَنَا لَيْثٌ، عَنْ سَعِيدِ ابْنِ أَبِي سَعِيدٍ.

عَنْ أَبِي شَرِيحٍ الْعَدَوِيِّ<sup>(١)</sup>، أَنَّهُ قَالَ: سَمِعْتُ أَذْنَابِي وَابْصَرْتُ عَيْنَايَ حِينَ تَكَلَّمَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ، فَقَالَ: «مَنْ كَانَ يُؤْمِنُ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ، فَلْيُكْرِمْ ضَيْفَهُ جَائِزَتَهُ». قَالُوا: وَمَا جَائِزَتُهُ؟ يَا رَسُولَ اللَّهِ! قَالَ: «يَوْمُهُ وَلَيْلَتُهُ، وَالضَّيَافَةُ ثَلَاثَةُ أَيَّامٍ<sup>(٢)</sup>، فَمَا كَانَ وَرَاءَ ذَلِكَ فَهُوَ صَدَقَةٌ عَلَيْهِ». وَقَالَ: «مَنْ كَانَ يُؤْمِنُ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ فَلْيَقِلْ خَيْرًا أَوْ لِيَصْمُتْ<sup>(٣)</sup>». (اخرجه البخاري: ٦٠١٩، ٦١٣٥، ٦٤٧٦، تقدم ترجمته).

(١) هو واحد يقال له العدوي والخزاعي والكمي وقد سبق بيانه.

(٢) قوله ﷺ: «فليكرم ضيفه جائزته يوماً وليلة والضيافة ثلاثة أيام» قال العلماء: معناه الاهتمام به في اليوم والليلة وإحافه بما يمكن من بر

والطاف، وأما في اليوم الثاني والثالث فيطعمه ما تيسر ولا يزيد على عادته، وأما ما كان بعد الثلاثة فهو صدقة ومعروف إن شاء فعل وإن شاء ترك، قالوا: وقوله ﷺ: «ولا يحل له أن يقيم عنده حتى يؤثمه» معناه لا يحل للضيف أن يقيم عنده بعد الثلاث حتى يوقعه في الإثم لأنه قد يغتابه لطول مقامه أو يعرض له بما يؤذيه أو يظن به ما لا يجوز، وقد قال الله تعالى: «اجتنبوا كثيراً من الظن إن بعض الظن إثم» وهذا كله محمول على ما إذا أقام بعد الثلاث من غير استدعاء من المضيف، أما إذا استدعاه وطلب زيادة إقامته أو علم أو ظن أنه لا يكره إقامته فلا بأس بالزيادة لأن النهي إنما كان لكونه يؤثمه وقد زال هذا المعنى والحالة هذه فلو شك في حال المضيف هل تكره الزيادة ويلحقه بها حرج أم لا تحمل الزيادة إلا بإذنه لظاهر الحديث والله أعلم.

(٣) وأما قوله ﷺ: «من كان يؤمن بالله واليوم الآخر فليقل خيراً أو ليصمت» فقد سبق شرحه مبسوطاً في كتاب الإيمان، وفيه التصريح بأنه ينبغي له الإساءة عن الكلام الذي ليس فيه خير ولا شر لأنه عما لا يعنيه، ومن حسن إسلام المرء تركه ما لا يعنيه، ولأنه قد ينجر الكلام المباح إلى حرام وهذا موجود في العادة وكثير والله أعلم.

١٥- ( ) حَدَّثَنَا أَبُو كُرَيْبٍ مُحَمَّدُ بْنُ الْعَلَاءِ، حَدَّثَنَا وَكِيعٌ، حَدَّثَنَا عَبْدُ الْحَمِيدِ ابْنُ جَعْفَرٍ، عَنْ سَعِيدِ ابْنِ أَبِي سَعِيدٍ الْمُقْبَرِيِّ.

عَنْ أَبِي شَرِيحٍ الْخَزَاعِيِّ، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «الضَّيَافَةُ ثَلَاثَةُ أَيَّامٍ، وَجَائِزَتُهُ يَوْمٌ وَلَيْلَةٌ، وَلَا يَحِلُّ لِرَجُلٍ مُسْلِمٍ أَنْ يُقِيمَ عِنْدَ أَخِيهِ حَتَّى يُؤْثِمَهُ». قَالُوا: يَا رَسُولَ اللَّهِ! وَكَيْفَ يُؤْثِمُهُ؟ قَالَ: «يُقِيمُ عِنْدَهُ وَلَا شَيْءَ لَهُ يَقْرِبُ بِهِ<sup>(١)</sup>».

(١) قوله ﷺ: «ولا شيء له يقربه» هو بفتح أوله، وكذا قوله في الرواية الأخرى فلا يقرونا بفتح أوله، يقال: قرئت الضيف أقربه قرى.

١٦- ( ) وَحَدَّثَنَا مُحَمَّدُ ابْنُ الْمُثَنَّى، حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ (يَعْنِي الْحَنَفِيَّ)، حَدَّثَنَا عَبْدُ الْحَمِيدِ ابْنُ جَعْفَرٍ، حَدَّثَنَا سَعِيدُ الْمُقْبَرِيِّ، أَنَّهُ سَمِعَ أَبَا شَرِيحٍ الْخَزَاعِيَّ يَقُولُ: سَمِعْتُ أَذْنَابِي وَبَصُرْتُ عَيْنَايَ وَوَعَاةَ قَلْبِي حِينَ تَكَلَّمَ بِهِ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ، فَذَكَرَ بِمِثْلِ حَدِيثِ اللَّيْثِ.

وَذَكَرَ فِيهِ: «وَلَا يَحِلُّ لِأَحَدِكُمْ أَنْ يُقِيمَ عِنْدَ أَخِيهِ حَتَّى يُؤْثِمَهُ» بِمِثْلِ مَا فِي حَدِيثِ وَكِيعٍ.

١٧- (١٧٢٧) حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ، حَدَّثَنَا لَيْثٌ (ح).

وَحَدَّثَنَا مُحَمَّدُ ابْنُ رُمْحٍ، أَخْبَرَنَا اللَّيْثُ، عَنْ يَزِيدِ ابْنِ أَبِي حَبِيبٍ، عَنْ أَبِي الْخَيْرِ.

عَنْ عُقْبَةَ ابْنِ غَامِرٍ، أَنَّهُ قَالَ: قُلْنَا: يَا رَسُولَ اللَّهِ! إِنَّكَ تَبْعُنَا فَتَنْزِلُ بِقَرْمٍ فَلَا يَقْرُونَا، فَمَا تَرَى؟ فَقَالَ لَنَا رَسُولُ اللَّهِ

﴿إِنْ نَزَلْتُمْ بِقَوْمٍ فَأَمَرُوا لَكُمْ بِمَا يَنْبَغِي لِلضَّيْفِ، فَاقْبَلُوا، فَإِنْ لَمْ يَفْعَلُوا، فَخَذُّوا مِنْهُمْ حَقَّ الضَّيْفِ الَّذِي يَنْبَغِي لَهُمْ﴾<sup>(١)</sup>.  
(أخرجه البخاري: ٢٤٦١، ٢١٣٧).

(١) فقد حمله الليث وأحمد على ظاهره، وتناوله الجمهور على أوجه: أحدها أنه محمول على المضطرين فإن ضيافتهم واجبة فلما لم يضيفوهم فلمهم أن يأخذوا حاجتهم من مال المستعين. والثاني أن المراد لكم أن تأخذوا من أعراضهم بالسكتم وتذكرون للناس لؤمهم ويخلفهم والعيب عليهم وذمهم. والثالث أن هنا كان في أول الإسلام وكانت المواساة واجبة فلما اتسع الإسلام نسخ ذلك، هكذا حكاها القاضي وهو تاويل ضعيف أو باطل، لأن هذا الذي ادعاه قائله لا يعرف. والرابع أنه محمول على من مر بأهل الذمة الذين شرط عليهم ضيافة من يمر بهم من المسلمين وهذا أيضاً ضعيف إنما صار هذا في زمن عمر رضي الله عنه.

#### ٤- باب اسْتِحْبَابِ الْمُوَاسَاةِ بِفَضُولِ الْمَالِ

١٨- (١٧٢٨) حَدَّثَنَا شَيْبَانُ بْنُ فَرُّوخَ، حَدَّثَنَا أَبُو

الْأَشْهَبُ، عَنْ أَبِي نَضْرَةَ.

عَنْ أَبِي سَعِيدٍ الْخُدْرِيِّ، قَالَ: بَيْنَمَا نَحْنُ فِي سَفَرٍ مَعَ النَّبِيِّ ﷺ، إِذْ جَاءَ رَجُلٌ عَلَى رَاحِلَةٍ لَهُ، قَالَ: فَجَعَلَ يَصْرِفُ بَصَرَهُ<sup>(١)</sup> يَمِينًا وَشِمَالًا، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «مَنْ كَانَ مَعَهُ فَضْلٌ ظَهَرَ فَلْيَعْزِ بِوَعَلَى مَنْ لَا ظَهَرَ لَهُ، وَمَنْ كَانَ لَهُ فَضْلٌ مِنْ زَادٍ فَلْيَعْزِ بِوَعَلَى مَنْ لَا زَادَ لَهُ». قَالَ: فَذَكَرَ مِنْ أَصْنَافِ الْمَالِ مَا ذَكَرَ، حَتَّى رَأَيْنَا أَنَّهُ لَا حَقَّ لِأَحَدٍ مِنَّا فِي فَضْلٍ.

(١) أما قوله: (فجعل يصرف بصره) فهكذا وقع في بعض النسخ، وفي بعضها يصرف فقط مجذوف بصره، وفي بعضها يضرب بالضاد المعجمة والباء، وفي رواية أبي داود وغيره يصرف راحلته. في هذا الحديث الحث على الصدقة والجود والمواساة والإحسان إلى الرفقة والأصحاب والاعتناء بمصالح الأصحاب، وأمر كبير القوم أصحابه بمواساة المحتاج، وأنه يكتفي في حاجة المحتاج بتعرضه للعطاء وتعرضه من غير سؤال، وهذا معنى قوله: فجعل يصرف بصره أي متعرضاً لشيء يدفع به حاجته، وفيه مواساة ابن السبيل والصدقة عليه إذا كان محتاجاً وإن كان له راحلة وعليه ثياب أو كان موسراً في وطنه، ولهذا يعطى من لزكاة في هذه الحال والله أعلم.

#### ٥- باب اسْتِحْبَابِ خَلْطِ الْأَزْوَادِ إِذَا قَلَّتْ،

وَالْمُوَاسَاةُ فِيهَا

١٩- (١٧٢٩) حَدَّثَنِي أَحْمَدُ بْنُ يُونُسَ الْأَزْدِيُّ، حَدَّثَنَا

النُّضَرُ (يَعْنِي ابْنَ مُحَمَّدٍ الْيَمَنَامِيَّ)، حَدَّثَنَا عِكْرِمَةُ (وَهُوَ ابْنُ عَمَّارٍ)، حَدَّثَنَا إِسَاسُ بْنُ سَلَمَةَ.

عَنْ أَبِيهِ، قَالَ: خَرَجْنَا مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فِي غَزْوَةٍ، فَأَصَابَنَا جَهْدٌ<sup>(١)</sup>، حَتَّى هَمَمْنَا أَنْ نَتَخَرَّ بَعْضُ ظَهْرِنَا، فَأَمَرَ نَبِيُّ اللَّهِ ﷺ فَجَمَعْنَا مَزَادَنَا<sup>(٢)</sup>، فَبَسَطْنَا لَهُ نَظْعًا<sup>(٣)</sup>، فَاجْتَمَعَ زَادُ الْقَوْمِ عَلَى النَّظْعِ، قَالَ: فَتَطَاوَلْتُ لِأَخِزْرَةٍ كَمْ هُوَ؟ فَخَزَرْتُهُ كَرِيفَةِ الْعَتْرِ<sup>(٤)</sup>، وَنَحْنُ أَرْبَعُ عَشْرَةَ مِائَةً، قَالَ: فَأَكَلْنَا حَتَّى شَبِعْنَا جَمِيعًا، ثُمَّ حَشَوْنَا جُرْبِنًا<sup>(٥)</sup>، فَقَالَ نَبِيُّ اللَّهِ ﷺ: «فَهَلْ مِنْ وَضْوءٍ؟»<sup>(٦)</sup>، قَالَ: فَجَاءَ رَجُلٌ بِإِذَاوَةٍ لَهُ، فِيهَا نَظْفَةٌ<sup>(٧)</sup>، فَأَفْرَغَهَا فِي قَدَحٍ، فَتَوَضَّأْنَا كُلُّنَا نَدَغْفِقُهُ دَغْفِقَةً<sup>(٨)</sup>، أَرْبَعُ عَشْرَةَ مِائَةً.

قَالَ: ثُمَّ جَاءَ بَعْدَ ذَلِكَ ثَمَانِيَّةٌ فَقَالُوا: هَلْ مِنْ طَهْورٍ؟ فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «فَرِغِ الْوَضْوءِ»<sup>(٩)</sup>.

(١) أما قوله (جهد) ففتح الجيم وهو المشقة.

(٢) وقوله (مزادنا) هكذا هو في بعض النسخ أو أكثرها، وفي بعضها (أزوادنا)، وفي بعضها (تزاودنا) بفتح التاء وكسرها.

(٣) وفي النسخ لغات سقت أفصح كسر النون وفتح الطاء.

(٤) وقوله (كريفة العتر) أي كمبركها أو كفلها وهي رابضة، قال القاضي: الرواية فيه بفتح الراء وحكاها ابن دريد بكسرها.

(٥) قوله: (حشونا جربنا) هو بضم الراء وإسكانها جمع جراب بكسر الجيم على المشهور ويقال بفتحها.

(٦) قوله صلى الله عليه وسلم: «هل من وضوء» أي ما يتوضأ به وهو بفتح الواو على المشهور وحكي ضمها وسبق بيانه في كتاب الطهارة.

(٧) قوله: (فيها نظفة) هو بضم النون أي قليل من الماء.

(٨) قوله: (ندغفقة دغفقة) أي نصبه صباً شديداً، وفي هذا الحديث معجزتان ظاهرتان لرسول الله صلى الله عليه وسلم وهما تكثير الطعام وتكثير الماء هذه الكثرة الظاهرة، قال المازري في تحقيق المعجزة في هذا: أنه كلما أكل منه جزء أو شرب جزء خلق الله تعالى جزءاً آخر يخلفه، قال: ومعجزات النبي صلى الله عليه وسلم ضربان: أحدهما القرآن وهو منقول وتواتر. والثاني مثل تكثير الطعام والشراب ونحو ذلك، ولك فيه طريقان:

أحدهما: أن تقول تواترت على المعنى كتواتر جود حاتم طي وحلم الأحنف بن قيس فإنه لا يتقل في ذلك قصة بعينها متواترة ولكن تكاثرت أفرادها بالأحاديث حتى أفساد مجموعها تواتر الكرم والحلم، وكذلك تواتر اغتراق العادة للنبي صلى الله عليه وسلم بنير القرآن.

والطريق الثاني أن تقول إذا روى الصحابي مثل هذا الأمر العجيب وأحال على حضوره فيه مع سائر الصحابة وهم يسمعون روايته ودعواه أو بلغهم ذلك ولا يتكرونها عليه كان ذلك تصديقاً له بوجوب العلم بصحة ما قال والله أعلم.

(٩) وفي هذا الحديث استحباب المواساة في الزاد وجمعه عند قلته، وجواز أكل بعضهم مع بعض في هذه الحالة، وليس هذا من الربا في شيء.

	ح ١٧٢٩	٣١- كتاب اللقطة ٥- باب استحباب خلط الأرواد إذا قلت	١١١٤
--	--------	--	------

وإنما هو من نحو الإباحة، وكل واحد مبيح لرفقته الأكل من طعامه، وسواء تحقق الإنسان أنه أكل أكثر من حصته أو دونها أو مثلها فلا بأس بهذا، لكن يستحب له الإيثار والتقليل لا سيما إن كان في الطعام قلة والله أعلم.